اقتصاد

المنتجعات المصرية تترقب عودة الروس

شرم الشيخ، موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد اتفاق روسيا ومصر أخيرا على استئناف حركة الطيران بين البلدين على نحو كامل، يترقب منتجعا الغردقة وشرم الشيخ الواقعين على ساحل البحر الأحمر عودة أعداد كبيرة من السياح الروس، بعد انقطاع دام نحو خمس سنوات ونصف السنة على أثر واقعة تحطم طائرة «إيربباص-321» في سيناء، التي وقعت في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2015 وراح ضحيتها 224 شخصاً.

ومع ذلك، ثمة شكوك في أن تعود السياحة الروسية إلى المنتجعات المصرية إلى سابق عهدها فوراً في ظل مجموعة من العوامل، بما فيها قرب بدء الموسم الصيفي في مصر وما يتميز به من درجات الحرارة المرتفعة، واستمرار معاناة قطاع السياحة العالمية من تداعيات جائحة كورونا.

ومن اللافت أن الإعلان عن استئناف حركة الطيران إلى مصر تزامن مع وقف حركة السياحة الروسية إلى تركيا، بعد انكشاف الانحياز التركي لأوكرانيا التي تعيش حالة المواجهة العسكرية مع موسكو في منطقة دونباس شرقي البلاد.

وفي هذا الإطار، يقول الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية إيفان بوتشاروف، لـ«العربي الجديد»، إن «السبب الرسمي لاستئناف حركة الطيران إلى مصر في الوقت الحالي تحديدا، هو توفير إجراءات أمان مرتفعة بالمطارات المصرية. لكن لا أستبعد أن هذا السبب ليس الوحيد، وأعتقد أن تزامن القرار مع تعليق الرحلات إلى تركيا ليس صدفة. في ظروف إغلاق الوجهتين السياحيتين الخارجيتين الرئيسيتين، لما بقيت لدى الروس فرصة الاستجمام بسعر عقلاني في بلد ذي مناخ دافئ ومستوى خدمة مرتفع، والآن أصبحت مثل هذه الفرصة متوفرة في مصر». ولا يستبعد أن يكون استئناف الرحلات له صلة بالوضع السياسي الداخلي في روسيا، مضيفا: «ربما من هذه الجهة، يندرج إطلاق رحلات الطيران العارض (تشارتر) إلى الغردقة وشرم الشيخ ضمن نفس التوجه مع إعلان أيام عطلة إضافية في مايو/أيار الجاري، وصرف دفعات نقدية (لبعض الفئات من المواطنين) في إطار رسالة الرئيس إلى الجمعية الفيدرالية الروسية. وبذلك يتم اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من مستوى التوتر الاجتماعي».

وحول توقعاته لعدد السياح الروس الذين سيقدمون إلى المنتجعات المصرية، يتابع: «يصعب التوقع بالأرقام على وجه الدقة، خاصة أنه لم يتم الإعلان عن عدد الرحلات بعد. لكن من المؤكد أن حركة السياحة الروسية إلى مصر ستزداد، حيث لن يضطر الروس للسفر إلى القاهرة أولا ثم برا إلى المنتجعات.

وفي الوقت نفسه، لا يزال السؤال مطروحا حول ما إذا كان عدد السياح الروس سيعود إلى مستوى ما قبل عام 2015، في ظل استمرار مخاطر الإرهاب وجائحة كورونا التي لا تزال تردع حركة السفر». علما أن نحو 3 ملايين سائح روسي كانوا يزورون مصر سنويا قبل واقعة تحطم الطائرة الروسية.

وفي تلك الأثناء، تعيش المنتجعات المصرية حالة من التعافي النسبي بعد رفع العديد من الدول القيود على حركة سفر رعاياها، كما بدأ الروس أيضا بالتدفق إليها مع الوصول عبر مطار القاهرة. ورصد «العربي الجديد» خلال جولة في شرم الشيخ وجودا ملحوظا للسياح الأجانب، أغلبهم من مختلف الجمهوريات السوفييتية السابقة، وفي مقدمتها أوكرانيا وبيلاروسيا، بالإضافة إلى أعداد بسيطة من أوزبكستان وأرمينيا.

زيادة القروض في الصين

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرها بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، أن الصين أصدرت المزيد من القروض المالية الشاملة في الربع الأول من العام الجاري، حيث تواصل الحكومة طرح المزيد من السياسات لدعم الشركات الصغيرة والأفراد.

وأشارت البيانات الصادرة إلى ارتفاع القروض المالية الشاملة خلال الشهور الثلاثة الأولى بـ 1,96 تريليون يوان (حوالي 302,9 مليار دولار)، بزيادة 925,9 مليار يوان مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2020، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وحتى نهاية شهر مارس/ آذار الماضي، بلغ رصيد القروض المالية الشاملة غير المسددة 23,46 تريليون يوان، بزيادة 28 بالمئة على أساس سنوي.

وتشمل القروض المالية الشاملة القروض المقدمة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والشركات التي تعمل لحسابها الخاص، والمزارعين، والطلاب، والأشخاص الذين يعيشون في فقر.

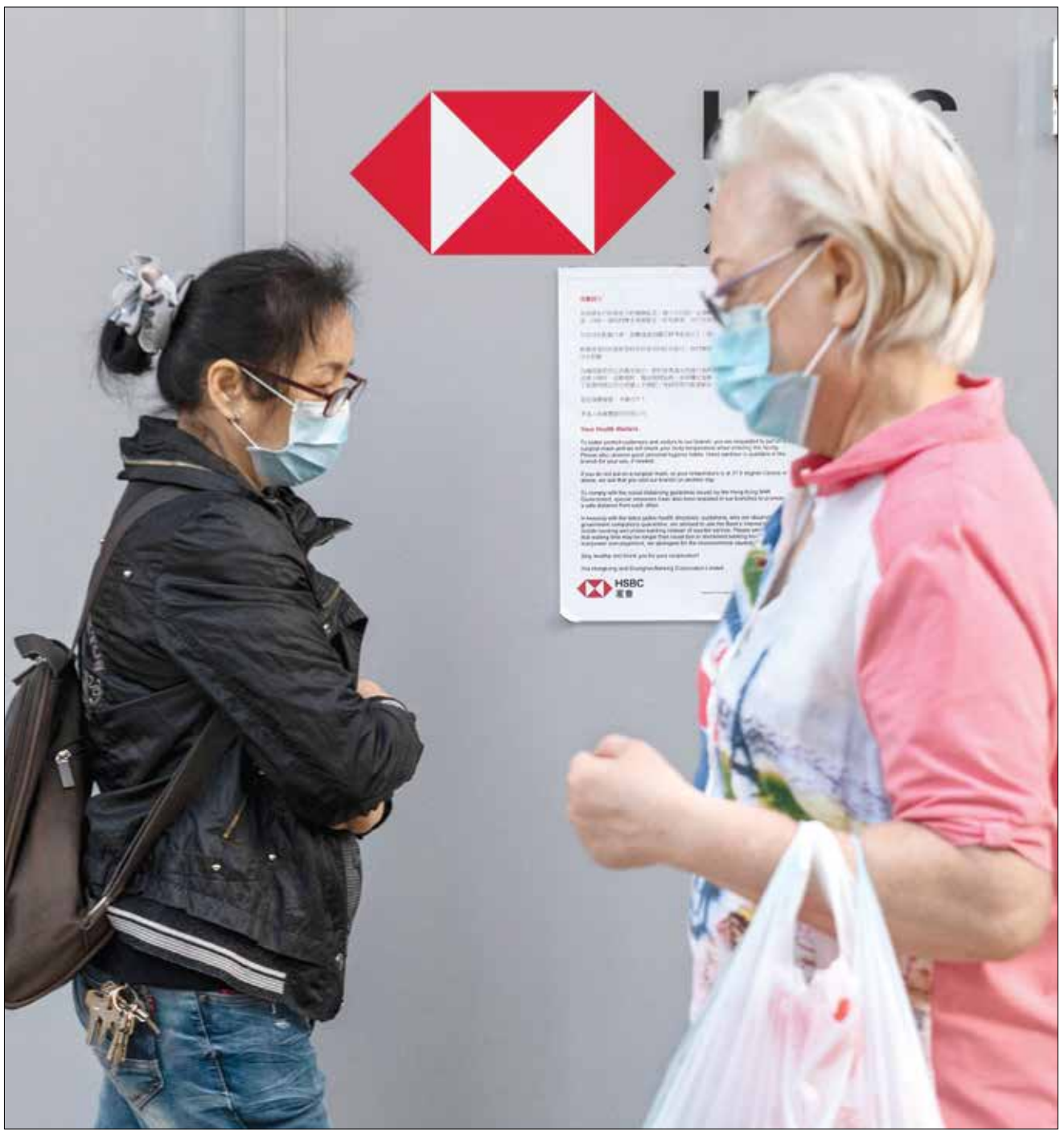

(Getty)

أخبار

تراجع واردات اليابان النفطية من الكويت

أظهرت بيانات حكومية في اليابان أنّ الواردات من النفط الخام الكويتي تراجعت بنسبة 37,9% في مارس/ آذار الماضي، لتصل إلى 5,61 ملايين برميل، أي ما يعادل 181 ألف برميل يومياً، لتسجل انخفاضاً للشهر الثاني عشر. ووفق بيانات وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية، فإنّ الكويت جاءت في المرتبة الرابعة بقائمة أكبر مزودي اليابان بالنفط، بعدما بلغت الواردات منها 7,7% من إجمالي واردات اليابان من الخام. واحتفظت السعودية بصدارة قائمة مزودي اليابان بالنفط، رغم تراجع الواردات من المملكة بنسبة 4,3% عن العام السابق، لتصل إلى 1,04 مليون برميل يومياً.

الدنمارك تنفق 1,9 مليار دولار لتحسين المناخ

تعتزم الدنمارك إنفاق معظم أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة للتعافي الاقتصادي من تداعيات أزمة كورونا على تمويل جهودها لتحقيق هدف مناخي طموح. وخصصت الدولة الإسكندنافية 60% من حصتها في صندوق الأزمات التابع للاتحاد الأوروبي لصالح المبادرات الخضراء، وهي نسبة تتجاوز بوضوح شروط الصندوق التي تنص على 37% لصالح ذلك النوع من المبادرات. وتتوقع الدنمارك تخصيص ما قيمته 11,6 مليار كرونة (1,9 مليار دولار) لتلك المبادرات، بحسب خطتها الوطنية التي اطلعت عليها «بلومبيرغ».

«لوفتهانزا» تطرح اكثر من 100 وجهة إجازات

ابلغ كارستن سبور الرئيس التنفيذي للناقلة الالمانية «لوفتهانزا» صحيفة «بيلد آم زونتاغ» انّ الشركة ووحدتها للرحلات منخفضة التكلفة «يورو- وينغز» تستهدف توفير رحلات إلى أكثر من 100 مقصد لقضاء الإجازات. وقال: «هذا رقم قياسي بلا ريب في تاريخ المجموعة»، مطالباً بقيود اقل على المسافرين الذين تلقوا اللقاحات. وتابع: «بعض الدول تفتح حدودها لمن تلقوا اللقاحات، نتوقع انضمام المزيد... نحتاج بالتالي إلى دليل دولي رقمي على تلقي اللقاح واختبارات تحلّ في النهاية محل اجراءات الحجر الصحي التي يكاد لا يمكن إحكامها».

بورصة دبي للذهب تفتح الباب لانضمام شركات إسرائيلية

لندن ـ **العربي الجديد**

سمحت بورصة دبي للذهب والسلع بانضمام الشركات الإسرائيلية إليها والاستعانة بخدمات التجارة بها وبمنصاتها، في خطوة جديدة من شأنها تعزيز الوجود الإسرائيلي في أحد أهم القطاعات الاقتصادية بالسوق الإماراتية.

وقالت البورصة في بيان لها، وفق وكالة «رويترز» أمس الأحد، إنّ موافقة هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية على انضمام شركات إسرائيلية إلى البورصة أتاحت هذه الخطوة، مضيفة أنّ «الطريق مفتوح» لإطلاق منتجات وخدمات، مثل العقود الآجلة والخيارات التي تغطي قطاعات المعادن النفيسة والطاقة والسلع والعملة. وبحسب ليس ميل، الرئيس التنفيذي للبورصة، فإنّ اتفاقية تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل «نقطة انطلاق للمجتمع الإسرائيلي ليأتي إلى دبي ويستثمر» مضيفاً أنّ «ثمة فرصاً لقاعدة أعضائنا الجدد من إسرائيل للتحوط في مواجهة المخاطر والاستثمار في أصول آمنة ومضمونة خلال فترات الضبابية».

وسجلت بورصة دبي للذهب والسلع أحجام تداول بلغت 12,73 مليون عقد بقيمة 143,71 مليون دولار خلال العام الماضي. وبورصة دبي للذهب والسلع، التي تأسست عام 2005، هي بورصة إلكترونية بالكامل لتداول العملات والمشتقات، تقدم عقوداً آجلة وعقود خيارات تغطي قطاعات المعادن الثمينة والطاقة والعملات. وكانت الإمارات قد وقّعت في 15 سبتمبر/ أيلول الماضي اتفاقية تطبيع كامل للعلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وقوبل ذلك بتنديد فلسطيني واسع، إذ وصفتها الفصائل والقيادة بأنّها «خيانة» وطعنة في ظهر الشعب الفلسطيني.

وسبق التوقيع الرسمي للاتفاقية، وبعده، توقيع عشرات الاتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياحية والمالية والمصرفية والأمنية. وقبل نحو أسبوع، أعلنت شركة «ديليك دريلينغ» الإسرائيلية أنّها وقعت اتفاقاً غير ملزم لبيع حصتها في حقل تمار للغاز الطبيعي بشرق البحر المتوسط لشركة «مبادلة» للبترول في أبوظبي مقابل 1,1 مليار دولار. وحقل تمار للغاز يقع قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة وأحد مصادر الطاقة الرئيسية للاحتلال الإسرائيلي، وهو قادر على إنتاج 11 مليار قدم مكعبة من الغاز كلّ عام. ويكفي ذلك لتغطية الكثير من احتياجات السوق الإسرائيلية وكذلك الصادرات إلى مصر والأردن.

أين تبرعات رمضان؟

مصطفى عبد السلام

مع قدوم شهر رمضان من كل عام، تتدفق التبرعات المادية والعينية على العديد من المؤسسات، مثل المستشفيات ودور الرعاية الصحية وبنوك الطعام ومؤسسات المجتمع المدني، التي تقوم على رعاية الفقراء والمحتاجين والأرامل والمطلقات والغارمين. وتبدو الظاهرة لافتة في مصر أكثر من الدول العربية الأخرى. فما إن ينطلق مدفع رمضان حتى تفاجأ بحملات إعلانية مسعورة ومكثفة تدعو إلى التبرع لمؤسسات، منها مستشفى 57357، بنك الطعام، مؤسسة مصر الخير، بنك الشفاء، مؤسسة مجدي يعقوب للقلب، مستشفى الناس وغيرها.

وتحظى تلك المؤسسات بنصيب الأسد من التبرعات بسبب كثافة إعلاناتها، ودعمها من قبل مسؤولين سابقين في الدولة. وقد برعت تلك المؤسسات في إقناع العملاء بالتبرع عبر الإعلانات المبهرة وإبراز مآسي متلقي التبرعات، بل والمتاجرة بها في بعض الأوقات.

وقد تراجعت التبرعات هذا العام ربما بسبب الوضع الاقتصادي العام وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد ومعيشة المواطن، وربما لأسباب أخرى، منها مثلا تشكيك البعض في ذمة القائمين على المؤسسات المتلقية للتبرعات، وأن نسبة كبيرة من أموال التبرعات تذهب للإعلانات وجيوب الموظفين وكبار قيادات هذه المؤسسات، بل ولجهات حكومية مثل هيئة الصرف الصحي.

ولعلنا نذكر الحملة التي قادها الكاتب والسيناريست الراحل وحيد حامد على مستشفى 57357 لعلاج سرطان الأطفال في عام 2018، ونشره وثائق ومستندات رسمية تشير إلى وجود شبهات فساد وإهدار أموال تبرعات المستشفى. ولم يقف الأمر عند الحملة، بل تقدم حامد ببلاغ للنائب العام ضد مدير المستشفى يتهمه بالفساد، واستغلال النفوذ، وتعيين الأقارب والمحاباة. من صور الفساد وإهدار المستشفى للمال العام التي رصدها حامد، أنه وجد في تقرير المراقب المالي عن عام 2017، أن قيمة التبرعات بلغت أكثر من مليار جنيه، وأن أجور الموظفين التهمت 281 مليون جنيه منها، والإعلانات 136 مليون جنيه، وأن المخصص لعلاج الأطفال 164 مليون جنيه، كما أن إدارة المستشفى تبرعت لهيئة الصرف الصحي بمبلغ 37,5 مليون جنيه بشكل غير قانوني!

صحيح أن هناك مؤسسات محترمة كثيرة تحظى بثقة كبيرة وتلعب دوراً لا ينكره أحد في التخفيف عن معاناة الملايين، خاصة مع تزايد معدلات الفقر والبطالة والأزمات المعيشية والاقتصادية وغلاء الأسعار، لكن هذا لا يمنع من مطالبة هذه المؤسسات المتلقية للتبرعات بالإفصاح، وأن تكون شفافة مع متبرعيها، وأن تقدم كشوف حساب موثقة تبرز حجم الإيرادات والمصروفات، وأوجه الإنفاق.

متفرقات اقتصادية

الأردن: اختلالات في الهرم الوظيفي

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

فيما حذر منتدى الاستراتيجيات الأردني من المخاطر الناتجة عن ارتفاع فاتورة رواتب العاملين في الجهاز الحكومي والتي تشكل ما نسبته 48,3% من النفقات العامة في الموازنة، إلا أن مسؤولين حكوميين وخبراء اعتبروا أن الإقدام على تخفيض تلك الرواتب بأي شكل من الأشكال أو الاستغناء عن أعداد من العاملين في القطاع العام ينطوي على مشكلات كبيرة على الاقتصاد الوطني وينتج عنها تحديات على مختلف الأصعدة. ورغم أن الحكومة تعتبر المشغل الأكبر للأردنيين، إلا أنها وضعت خطة منذ عدة سنوات قننت من خلالها التعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، ما ساهم في ارتفاع البطالة إلى ما يقارب 25% وفقا لآخر بيانات رسمية.

وقال رئيس ديوان الخدمة المدنية، سامح الناصر، أخيرا، إن 219 ألف موظف يعملون بالجهاز الحكومي في 99 دائرة من بينهم 3100 موظف بلغت خدمتهم 28 عاما، مشيرا إلى وجود اختلالات في الهرم الوظيفي حيث يبلغ عدد موظفي الفئة الثالثة 48 ألفا وهم موظفو الخدمات الإدارية والفنية والمهنية والمساندة.

ويشكل موظفو التعليم والصحة 64% من إجمالي عدد الموظفين في الجهاز الحكومي، و2,9% هي نسبة الموظفين إلى عدد السكان.

وقال منتدى الاستراتيجيات الأردني في ورقة إيجاز، أصدرها الأسبوع قبل الماضي إن ارتفاع فاتورة الأجور، وتدني مستويات الإنتاجية المرتبطة بها تؤشر إلى أن التوسع في هذا البند في النفقات العامة سيفاقم التحديات الاقتصادية القائمة، ولا يبدو أن هناك حلولاً في الأفق لهذه الإشكالية في ظل تواضع مستويات النمو التي لا يتوقع أن تتجاوز 2,1% خلال عام 2021 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وحسب موازنة الأردن للعام 2021، تبلغ مخصصات الرواتب والأجور حوالي 6,2 مليارات دولار مقابل 5,8 مليارات دولار للعام الحالي 2020.

وقال رئيس المرصد العمالي، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة تطبق منذ سنوات خطة لتخفيض أعداد العاملين لديها لتحقيق وفورات مالية ما نتج عنه حدوث اختلالات في الكوادر الوظيفية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى تراجع حالات التعيين بشكل كبير وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

ويرى وزير المالية، محمد العسعس، أن الاستغناء عن الموظفين أو تخفيض رواتبهم أو تخفيض الإنفاق الرأسمالي سيفاقم التحدي الاقتصادي والاجتماعي.

وقال الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، لـ«العربي الجديد» إن رواتب العاملين في الجهاز الحكومي تستحوذ على حوالي نصف النفقات العامة، وهي أحد العوامل الأساسية في ارتفاع عجز الموازنة كل عام، ذلك أن الحكومة وعلى مدى العقود الماضية هي المشغل الأكبر للأيدي العاملة مقابل تراجع قدرة القطاع الخاص على التشغيل بالشكل المطلوب سيما وأن غالبية العاملين فيه من الوافدين الذي يتجاوز عددهم أكثر من مليون عامل من مختلف الجنسيات.

رواتب الموظفين تلتهم نصف الموازنة (خليك مزرعاوي/فرانس برس)

تراجع سوري في تأسيس الشركات بتركيا

انخفضت أعداد السوريين الذين أسسوا شركات في تركيا، خلال الربع الأول من العام الجاري

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أشارت أرقام تركية رسمية إلى حدوث تراجع في استثمارات السوريين الجديدة داخل تركيا، وحسب الأرقام فقد بلغت حصة السوريين من الشركات التي تأسست في تركيا، خلال الربع الأول من العام الجاري، 124 شركة برأسمال 58 مليون ليرة تركية (الدولار = نحو 8,25 ليرات)، ليتراجع السوريون للأول مرة منذ خمسة أعوام، إلى المركز الثاني بعد الإيرانيين الذين أسسوا 200 شركة حتى نهاية آذار/مارس الماضي.

وكشفت بيانات رسمية تركية أن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2021، شهدت تأسيس 3 آلاف و218 شركة مع شركاء أجانب، برأسمال يقترب من 2,2 مليار ليرة، منها 333 شركة مساهمة بدأت العمل و2885 شركة محدودة، في حين بلغت نسبة رأس المال الأجنبي 88,14 بالمائة من رأس المال الكلي للشركات المؤسسة «بعضها بشراكات مع رأسمال تركي»، وذلك وفقاً لإحصاءات اتحاد الغرف وبورصات السلع في تركيا.

وبينت المصادر الرسمية التركية أن رأس المال الإيراني حل أولاً بتأسيس 200 شركة تلاه رأس المال السوري بتأسيس 124 شركة ثم الأردني بـ84 شركة وليبيا 73 شركة، لتأتي ألمانيا وباكستان بالمرتبة الخامسة. وكشفت إحصاءات اتحاد الغرف التركية أن إسطنبول جذبت 2031 شركة برأسمال 1,8 مليار ليرة، لتحتل المرتبة الأولى بتأسيس شركات برأسمال أجنبي، تلتها أنطاليا بـ 158 شركة، وأنقرة 145، ومرسين 118. ويقول الاقتصادي التركي، خليل أوزون، لـ«العربي الجديد» إن أزمة كورونا لم تؤثر على جذب الشركات والرساميل الأجنبية بشكل عام، بل إن الربع الأول من هذا العام، شهد زيادة في تأسيس الشركات عن مثيله من العام الماضي، وقت لم تزد الشركات عن 3160 شركة 1,1 مليار ليرة، معتبراً أن اللافت هذا العام هو قدوم رأسمال خليجي ومصري كبير، رغم التوتر السياسي، فالمصريون أسسوا خلال الربع الأول من العام الجاري 67 شركة والسعوديون 41 شركة والإماراتيون 41 شركة، لكن الشركاء في قطر حلوا أولاً لجهة رأس المال بنحو 815 مليون ليرة. وحول تراجع الشركات السورية التي احتلت المرتبة الأولى خلال الأعوام الخمسة السابقة، يقول أوزون إن لوباء كورونا السبب الأهم، فمشاركة السوريين خلال السنوات السابقة بالاقتصاد التركي، كانت ملحوظة

> زيادة الإقبال الخليجي والمصري خلال الربع الأول

نظراً لعددهم الكبير في تركيا، فهم نحو 3,6 ملايين سوري منهم أكثر من 700 ألف عامل، بدأت مساهمتهم في الاقتصاد تظهر بعد السنوات الأولى من استضافتهم في تركيا.

ويضيف أنه في عام 2014، بلغت مساهمة السوريين نحو 90 مليون دولار ارتفعت بعد ذلك في الأعوام التالية، حتى وصلت المساهمة بالاقتصاد في نهاية العام الماضي، إلى نحو 4 مليارات دولار، وعدد الشركات التي يملكها سوريون بلغ 13 ألفا و880 شركة، بنسبة 29% من مجموع الشركات المملوكة لأجانب في تركيا. وحسب تصريح سابق لرئيسة الرابطة الدولية للمهجرة واللاجئين والنائبة بحزب العدالة والتنمية، ساري أيدن، فإن رجال الأعمال السوريين ساهموا بتوفير 100 ألف وظيفة، واستثمروا 3,5 مليارات دولار في سبع سنوات، نافيا وجود أي تحيز من الدولة التركية للسوريين، كما تقول المعارضة. وأوضحت أيدن أن نسبة من يؤسسون شركات من السوريين بدعم من الدولة تتراوح بين 10 و17% فقط، لكن معظم السوريين جلبوا أموالهم معهم.

الغلاف

في أحيان كثيرة، يتم استخدام اللقاحات المضادة لفيروس كورونا كأداة ضغط في يد الاقتصادات العالمية الكبرى المنتجة للأمصال، في إطار جولة مبتكرة من الحروب التجارية وحتى السياسية بين الدول الكبرى في محاولة لرسم نظام عالمي جديد، فإما الاختيار بين وخز التطعيم القادم من الغرب أو الشرق، وإلا السقوط أمام تحورات كورونا القاتلة. سطوة اللقاحات قد تكون أداة أكثر قوة في يد الاقتصادات الكبرى لفرض المزيد من نفوذها في مناطق مختلفة من العالم

حروب اللقاحات: استقطاب وقيود على التجارة والسفر

لندن ـ **العربي الجديد**

على مدار الأيام القليلة الماضية، كانت حالة الاستقطاب المستغلة من خلال بوابة اللقاحات ظاهرة بشكل علني في ما يتعلق بالسفر بين الدول، والتي يتوقع انتعاشها في العديد من الأماكن التي تمكنت من توفير الأمصال في صيف هذا العام، لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا والصين وروسيا، إذ أضحى نوع اللقاح محدداً للمكان الذي يسمح للمسافر بالذهاب إليه، لكن ثمة استقطاب آخر تجاري وسياسي وربما عسكري يجري العمل عليه خلف الكواليس.

يشير محللون تحدثوا إلى «العربي الجديد» كما لفتت تقارير غربية، إلى أن سطوة اللقاحات قد تكون أداة أكثر قوة في يد الاقتصادات الكبرى لفرض المزيد من نفوذها ورسم خطوط جديدة للحرب التجارية الدائرة بين واشنطن وبكين، والتي لا تخفي الدول الأوروبية فيها انحيازها إلى الولايات المتحدة، ما سيؤثر بشكل كبير على التجارة والسياحة وكذلك الخدمات الحيوية المرتبطة بقطاع التكنولوجيا.

وقبل أسبوع أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، إلى أن الاتحاد الأوروبي يخطط للسماح للأميركيين الذين تم تطعيمهم باللقاحات التي وافقت عليها وكالة الأدوية في بلدهم بالدخول إلى أوروبا خلال الصيف. ويعني هذا أن أولئك الذين تلقوا لقاحات من إنتاج شركات صينية، مثل «سينوفاك بيوتيك»، و«مجموعة سينوفارم المحدودة»، من المحتمل أن يتم منعهم من الدخول في المستقبل المنظور.

في المقابل تعترف السلطات الصينية حتى الآن باللقاحات المصنوعة فقط في الصين، بينما اللقاحات الصينية لم تحصل على الموافقة في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. ويخطط الاتحاد الأوروبي، لطرح جواز سفر إلكتروني للحاصلين على اللقاح اعتباراً من يونيو/حزيران المقبل، الأمر الذي سيسمح لأولئك الذين تم تطعيمهم أو تعافوا مؤخراً من كورونا بالسفر كونهم يعدون محصنين من الوباء، حيث ستؤخذ فقط في الاعتبار اللقاحات المرخصة من قبل وكالة الأدوية الأوروبية. واعتمدت الوكالة حتى الآن أربعة لقاحات مضادة لفيروس كورونا، هي «فايزر/بيونتيك» و«موديرنا» و«أسترازينيكا» و«جونسون آند جونسون».

وفي حين كان العالم ينتظر اللقاحات، كونها وسيلة لإزالة حواجز الدخول بين الدول، أضحت وسيلة جديدة للإغلاق المتبادل بين الفرقاء الاقتصاديين والسياسيين، بينما هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن كيفية الخروج من حالة الاستقطاب الحالية حيث يوجد ما لا يقل عن 11 لقاحاً متاحاً في جميع أنحاء العالم، فيجانب اللقاحات التي تم تصنيعها في الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا والتي تحصل عليها دول أخرى، هناك لقاحات محلية في بعض البلدان فقط، مثل البرازيل وباكستان، وصربيا.

ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، قبل يومين، عن نيكولاس توماس، وهو الأستاذ المشارك في الأمن الصحي في جامعة هونغ كونغ قوله إن «التقسيم العالمي للشعوب على أساس تبني اللقاح لن يؤدي إلا إلى تفاقم الآثار الاقتصادية والسياسية للوباء واستمرارها، ما من شأنه أن يشكّل خطراً بأن ينقسم العالم إلى مستودعات لقاح على أساس قومية اللقاح، بدلاً من الضرورة الطبية».

فبالنسبة للمواطنين الصينيين الذين يغامرون بالسفر إلى الخارج بشكل منتظم، وللرعايا الغربيين الراغبين في متابعة فرص أعمالهم في ثاني أكبر اقتصاد في العالم (الصين)، تظهر معضلة حول نوعية اللقاح الذي يتوجب عليهم اختياره.

فمثلاً، تسافر مواطنة من هونغ كونغ اسمها ماري تشيونغ إلى البر الرئيسي للصين بانتظام، للعمل مع شركة للسيارات الكهربائية. ومن بين خياري اللقاح المتاحين في هونغ كونغ، أحدهما من «سينوفاك» الصيني، والآخر «فايزر- بيونتيك» الأميركي الألماني، فيما تخطط ماري لتلقي لقاح «سينوفاك» لتسهيل حركتها داخل الصين. في المقابل، سيذهب زوجها البريطاني للحصول على لقاح «فايزر- بيونتيك» كي يعزز فرصه لزيارة العائلة في المملكة المتحدة. وتقول تشيونغ لوكالة بلومبيرغ: «بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى العمل في بر الصين الرئيسي أو العودة إليه، فإن اللقاح الصيني هو خيارهم الوحيد، في حين سيختار الغربيون فقط اللقاح المعترف به من قبل بلادهم». أما بالنسبة لمئات ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين لا يستطيعون اختيار اللقاحات التي يحصلون عليها، فإن هناك خطراً من أن تصبح المزيد من الدول انتقائية بشأن اللقاحات التي تعترف بها، لا سيما بالنظر إلى معدلات فعالية اللقاحات المتفاوتة، مما يخلق إمكانية مضمونها أن الأشخاص الذين تم تلقيحهم بشكل كامل أيضاً، يمكن أن يظل سفرهم محدوداً، مما من شأنه أن يجلب عواقب على النشاط التجاري الدولي، وصناعة السياحة.

ومسألة الاعتراف باللقاحات، حيوية بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السياحة، فقد شل الوباء منذ بداية العام الماضي 2020 صناعة السفر العالمية البالغة 9 تريليونات دولار. وقد يؤثر عدم الاعتراف المتبادل باللقاحات في هذه القضية، فيما قد تصبح الدول الغربية تحدياً الأكثر تضرراً، فقد كان السياح الصينيون قبل الوباء من بين أكبر مجموعات الزوار الأجانب الذين سافروا إلى الوجهات ذات الشعبية في جنوب شرق آسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وعواصم بعيدة مثل باريس.

> الاتحاد الأوروبي لا يعترف سوى بأربعة لقاحات أميركية وأوروبية

وفقاً لأكاديمية السياحة الصينية، وهي مؤسسة فكرية حكومية تابعة لوزارة الثقافة والسياحة، كان هناك 155 مليون سائح إلى الخارج في عام 2019، وأنفقوا أكثر من 133 مليار دولار في الخارج. وإلى جانب الضغوط المباشرة التي يتسبب فيها التمييز بين اللقاحات على السياحة والتجارة، فإن هذا التمييز يؤجج الصراع الاقتصادي الأعمق بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جهة والصين من جهة أخرى، فيما تشق روسيا طريقاً لنفسها لرسم خريطة من الحلفاء لتوسيع نفوذها أو لعقد المزيد من الصفقات التجارية والعسكرية.

عدد قليل فقط من البلدان تنتج لقاحات فيروس كورونا، لكن بقية العالم يعتمد عليها في الحصول على الأمصال، ما يثير شبح وجود ترتيب جيوسياسي جديد، وفق تقرير لمجلة فورين بوليسي الأميركية قبل يومين، لافتة إلى أن هناك مؤشرات قوية على أن من لا يملكون اللقاح معرضون "للإكراه والإغراء". وبخلاف الدول المنتجة للقاحات، فإن معدلات التطعيم في معظم بلدان العالم لا تزال منخفضة للغاية، وبينما استأثرت الولايات المتحدة وأوروبا باللقاحات المنتجة من خلال شركاتها انخرطت كل من الصين وروسيا في نشاط في دبلوماسية اللقاحات، وربطت صادرات اللقاح بتنازلات من قبل الدول المستوردة. وفي فبراير/ شباط الماضي، توسطت روسيا في إطلاق سراح مواطن إسرائيلي محتجز في سورية مقابل تمويل إسرائيل لقاحات "سبوتنيك V" لإرسالها إلى سورية. وبالمثل، قدمت روسيا اللقاحات إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مما جعلها أقرب إلى مدارها.

وأعلنت الصين أن لقاحات "سينوفارم" و"سينوفاك" هي "منفعة عامة عالمية" وبدأت في إمدادها لما يقرب من 100 دولة، في كثير من الحالات دون تكلفة. ويبدو أن بعضاً من هذا يهدف إلى تقويض وإحباط الصفقات التي أبرمتها الدول مع شركة "فايزر" من خلال الشحنات السابقة، وربما على سبيل المثال، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقاً وحلفائهم من فترة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات، بينما اللقاحات وما يرافقها من صفقات قد تكون بداية لحرب باردة جديدة من نوع آخر.

ورغم أن الولايات المتحدة لا تزال لاعباً رئيسياً في سوق الأدوية العالمي، فإنها تواجه منافسة شديدة من العديد من المنافسين، فروسيا لها تواجد في مناطق نفوذها السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك الصين وحتى الهند التي تتعرض لأعنف موجة من كورونا.

وإذا ظل الطلب على اللقاحات مرتفعاً على المدى الطويل، فإن المنافسة بين هذه الدول ستصبح المورد المهيمن في العالم وسيؤدي إلى توازن قوى عالمي مختلف تماما، وفق "فورين بوليسي". وبينما تتمدد روسيا والصين من خلال سياسة الإغراء باللقاحات، أبدت الحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا إحجاما عن توفير جرعات لكثير من دول العالم الأخرى، كما لم تكن الشركات الأميركية والأوروبية مستعدة للتنازل عن براءات الاختراع، مما يسمح بإنتاج هذه اللقاحات في مناطق أخرى حيث تشتد الحاجة إليها.

روسيا من بين البلدان التي تستغل لقاحها لأهداف سياسية واقتصادية (إيزار رالديس/فرانس برس)

الصين تتمدد من خلال سياسة تقديم اللقاحات للدول (Getty)

شركات السفر تراهن على الصيف

تراهن شركات السفر العالمية على أن هذا الصيف سيكون بمثابة تحسن كبير مقارنة بحالة الكساد العام التي سيطرت على القطاع خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا. ووفقا لبيانات جمعتها وحدة أبحاث وكالة بلومبيرغ الأميركية، تهدف شركات الطيران إلى زيادة سعة الرحلات الدولية بحلول الثلث في الفترة الممتدة حتى يوليو/ تموز المقبل. وعلى سبيل المثال تضيف شركة "يونايتد إيرلاينز" وجهات موسمية جديدة إلى الأماكن المتوقع أن تكون مفتوحة للسياح الأميركيين هذا الصيف. كذلك تتوقع الخطوط الجوية "أميركان إيرلاينز" أن تحلّق طائراتها بمعدل إشغال يتخطى أكثر من 90% من سعة المقاعد المحلية لعام 2019.

مؤشرات الأسواق

قطر

أعلنت بورصة قطر، أمس الأحد، ارتفاع أرباح الشركات المدرجة لديها في الربع الأول من 2021 بنسبة 30,74 بالمئة، في مؤشر على بدء تعافي اقتصاد البلاد من تداعيات جائحة كورونا. وبحسب بيان بورصة قطر، ارتفعت أرباح الشركات المدرجة خلال تلك الفترة إلى 10,92 مليارات ريال (3,02 مليارات دولار)، من 8,36 مليارات ريال (2,31 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام الماضي. وبورصة قطر، تعتبر ثاني أكبر أسواق المنطقة من حيث القيمة السوقية بعد السعودية. وتتوزع الشركات المدرجة في بورصة قطر على 7 قطاعات رئيسية، هي البنوك والخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والبضائع والخدمات الاستهلاكية، والتأمين. وكانت الشركات القطرية المدرجة سجلت أرباحا بقيمة 31,6 مليار ريال (8,7 مليارات دولار) خلال 2020، بتراجع سنوي 19,6 بالمئة بضغط تداعيات الجائحة.

مصر

جاءت شركة مباشر إنترناشيونال لتداول الأوراق المالية ضمن أكبر 10 شركات وساطة من حيث قيمة التداول في السوق الرئيسي وبورصة النيل المصرية وخارج المقصورة (يشمل السندات والصفقات) خلال أبريل 2021. واحتلت مباشر إنترناشيونال المرتبة السادسة ضمن شركات الوساطة خلال الشهر الماضي لتقتنص نحو 3,7% من إجمالي قيم التداول من خلال 2,36 مليار جنيه، عبر 1,26 مليار سهم. وتصدرت المجموعة المالية للسمسرة في الأوراق المالية قائمة الشركات من حيث قيمة التداول خلال أبريل الماضي بقيمة 21,8 مليار جنيه، بما يمثل 34,1% من إجمالي قيمة التداول من خلال 340,9 مليون سهم. وفي المرتبة الثانية جاءت التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية بقيمة 6,2 مليارات جنيه بما يعادل 9,7% من قيم التداول. وفي المرتبة الثالثة جاءت هيرمس للوساطة في الأوراق المالية بقيمة 3,8 مليارات جنيه. وفي المرتبة الرابعة جاءت بلتون لتداول الأوراق المالية يليها فاروس بقيمة 2,47 مليار جنيه و2,4 مليار جنيه على التوالي.

عُمان

أعلنت بورصة مسقط عن القائمة الجديدة للشركات المعتمدة للقيام بعمليات التداول في ذات الجلسة والبالغ عددها 30 شركة. وقال مناضل بن حمّاد الغافري رئيس قسم عمليات التداول بدائرة العمليات لبورصة مسقط إن البورصة ستعمل بالقائمة الجديدة للشركات المعتمدة للقيام بعمليات التداول في ذات الجلسة اعتبارًا من اليوم الإثنين، مشيرًا إلى أن بورصة مسقط بدأت منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 بتطبيق التداول في ذات الجلسة، حيث يحصل المتعامل في مثل هذا النوع من التداول على خصم في عمولة التداول بنسبة 50 بالمائة ليصبح مقدار العمولة 1,75 بالألف بدلًا من 3,5 بالألف.

مال وسياسة

ترفع الموجة الثانية من جائحة كورونا التي تتفشى سريعاً في الهند المخاطر على الانتعاش الاقتصادي الذي بدت بوادره في الصين والولايات المتحدة، كما يهدد دورة انتعاش النفط وبعض السلع الرئيسية

متحوّر يهدد العالم

إصابات الهند: قلق على الانتعاش وأسعار النفط والأدوية والسلع

توقعات بهروب استثماري من الأصول الهندية خلال الأسبوع الجاري (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

حتى الآن، من الصعب حساب الخسائر المتوقعة من التفشي السريع لموجة كورونا الثانية في الهند، لكنّ محللين يتوقعون أن تكون للجائحة المتحورة تداعيات خطيرة على دورة انتعاش الاقتصاد العالمي وأسعار النفط والطاقة والسلع الرئيسية.

وتواجه الهند التي يقترب عدد سكانها من 1,4 مليار نسمة، أي أنّها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان بعد الصين، الموجة الثانية من جائحة كورونا في وقت بدأ فيه الاقتصاد العالمي دورة انتعاش جزئية نحو الخروج التدريجي من الجائحة مع تراجع الإصابات والوفيات، أو على الأقل نجحت بعض الدول في محاصرة تمدد الفيروس.

وحتى السبت الماضي، سجلت الهند عدداً قياسياً جديداً من الإصابات بلغ أكثر من 400 ألف إصابة جديدة بفيروس كورونا خلال 24 ساعة، كما سجلت حوالي 3523 وفاة في يوم واحد، وهو ما يرفع حصيلة الوفيات الإجمالية إلى 211 ألفاً و843 وفاة.

إلاّ أنّ عدداً من الخبراء والمتابعين يرون أنّ العدد الفعلي للوفيات والإصابات أكبر بكثير، إذ إن الفحوص ليس كافياً، كما أنّ أسباب الوفاة لا تسجل بدقة وفقاً لوكالة «فرانس برس». ويأتي قلق الغرب من تداعيات تفشي كورونا في الهند لأسباب عدة، بعضها استراتيجي ويتعلق جانب منه بالصراع بين المعسكر الرأسمالي مع الصين الذي تقوده الولايات المتحدة ويعول دول عدة باسيا، منها الهند، رغم الثوب الإنساني الناعم الذي تغطى به المساعدات الطبية.

لكن، على الصعيد الاقتصادي، يمكن النظر إلى 4 تداعيات سالبة رئيسية ترفع القلق الغربي على التعافي الاقتصادي العالمي جراء تفشي الوباء السريع في الهند. وهذه العوامل كما يرصدها محللون، أولها أنّ العالم سيخسر جزءاً كبيراً من معدل النمو الاقتصادي الهندي الذي يتراوح بين 4% و8% خلال العام الجاري. ويقدّر حجم الاقتصاد الهندي بنحو 2,86 تريليون دولار وفق أحدث البيانات، كما أنّ الهند سادس دولة عالمياً من حيث حجم القوة الشرائية. وتفوق قوتها الشرائية 1,7 تريليون دولار في السنة. وبعد السؤال الذي يقلق العالم حالياً، خصوصاً منظمة الصحة العالمية، هو: كيف يمكن التعامل مع بلد بحجم الهند في حال عدم القدرة على السيطرة على الموجة الثانية من الجائحة في البلاد؟ وهل من الممكن عزل بلد بحجم الهند عن العالم لفترة؟

أما العامل الثاني من التداعيات السالبة على العالم فهو النقص المتوقع عالمياً من الأدوية والمنتجات الطبية والمواد الصيدلانية بسبب تعطل الإنتاج في الهند في حال لم تتم السيطرة على الفيروس، إذ إنّ صناعة الأدوية الهندية تعد ثالث أكبر صناعة أدوية في العالم لجهة الحجم وتحتل المرتبة 11 عالمياً لجهة القيمة. وتعادل صناعة الأدوية الهندية نحو 3,5% من إجمالي صادرات الأدوية في العالم، وذلك وفقاً لبيانات نشرة «كونفرزيشن» الأميركية.

أما العامل الثالث من السلبيات، فهو أنّ بعض الشركات الغربية تنتج بعض السلع في الهند، كما أنّ العديد من الشركات الغربية الكبرى في أميركا وأوروبا تنفذ العديد من العمليات الخدماتية في الهند لأسباب رخص الكلفة. ومثال على ذلك، فإنّ تجارة الخدمات بين أوروبا والهند نمت بخطوات سريعة خلال السنوات الأخيرة، إذ إنّ بيانات اليورو تشير إلى أنّ حجم تجارة الخدمات نما من 22,3 مليار يورو عام 2015 إلى نحو 29,6 مليار يورو عام 2018. وعلى الصعيد الأميركي والياباني، فإنّ خطط تحويل بعض الصناعات من الصين إلى الهند ضمن خطط محاصرة التمدد التجاري الصيني سوف تتأجل بسبب هذه الجائحة. رابعاً، باتت الهند، منذ ظهور جائحة كورونا، من بين الدول الرئيسية في إنتاج اللقاحات، إذ تتجه الهند لتصبح منتجاً لنحو 70% من اللقاحات العالمية، بعدما مُنح معهد سيريوم الهندي حق الملكية الفكرية لإنتاج لقاح «أوكسفورد/ أسترازينيكا» الذي سيمدّ 64% من الدول ذات الدخل المنخفض، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية. وهنالك دول غربية تصنع بعض اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في الهند بسبب رخص كلفة الإنتاج. وتتجه شركة «جونسون آند جونسون» لإنتاج لقاحاتها في الهند. وتعدّ بريطانيا والطيران التي تعرضت لهزّات شديدة خلال العام الماضي 2020، وهنالك آمال بتعافيها في الصيف المقبل. لكن، في حال السعي إلى محاصرة الفيروس لمنعه من الانتشار عبر عزل الهند، فإنّ ذلك سيشكل ضربة جديدة على قطاع السياحة والسفر العالمي. ويلاحظ أنّ الاقتصاد العالمي لم تسجل حتى الآن خسائر تذكر من تفشي الموجة الثانية من فيروس كورونا في الدولة شبه القارة، سوى بعض الاضطراب الذي عانت منه أسواق العملات في بداية الأسبوع الماضي.

على صعيد تداعيات أزمة الهند على أسواق السلع الأساسية، تهدد الجائحة انتعاش سوق النفط والغاز الطبيعي التي بدأت تستهلك الهند أكثر من 5 ملايين برميل يومياً من النفط. وبحسب إحصاءات شركة «بريتش بتروليوم ـ بي بي» وصل متوسط الاستهلاك اليومي للوقود في الهند إلى 5,3 ملايين برميل. وتأتي معظم كميات النفط الخام للمصافي الرئيسة في الهند من الدول العربية ونيجيريا، وبالتالي فإنّه، حتى الآن، يقود الاقتصادان الأميركي والصيني دورة الانتعاش العالمية، إذ نما الاقتصاد الصيني بمعدل 18,3% في الربع الأول من العام الجاري، لكنّه واجه صعوبات صناعية في إبريل/ نيسان المنصرم، بسبب النقص في أشباه الموصلات. وبحسب تقرير في «وول ستريت جورنال» فإنّ مصانع السيارات والمعدات الكهربائية وأدوات التقنية الرقمية في الصين تعاني بشدة من نقص الشرائح.

على الصعيد الأميركي، تمكن الاقتصاد من النمو بمعدل شبه قياسي في الربع الأول من العام الجاري، وهو النمو الذي بلغ 6,4% في الربع الأول من العام، ما يعني أنّ هذا النموّ يقلّ بنسبة 0,1% فقط عن المعدل السنوي الذي قدره مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) بنحو 6,5%. كما شهد الاقتصاد الأميركي خلال الشهور الأخيرة العديد من المؤشرات الإيجابية، من بينها ارتفاع دخل العائلات الأميركية بمعدل بلغ 21,1% في مارس/ آذار الماضي، مستفيداً من التحفيز المالي والشيكات النقدية التي دخلت جيوب الأسر، كما ارتفع معدل الادخار للأفراد بنسبة 27,6%. وبعد الإنفاق الاستهلاكي من العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي الأميركي. وتقدر القوة الشرائية في الولايات المتحدة بأكثر من 16 تريليون دولار سنوياً. كما ارتفع عدد الوظائف المتاحة. وارتفعت أجور بعض المهن فوق مستوى 15 دولاراً في الساعة، خصوصاً أجور الطباخين الذين بات بعضهم يطالب بـ24 دولاراً في الساعة. لكنّ العديد من الشركات الأميركية التي لديها ارتباطات تجارية مع السوق الهندية، خصوصاً في مجال قطع الغيار والرقائق والخدمات ربما ستتأثر خلال الشهور المقبلة. وهذا ستكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي الأميركي وإن كان ضئيلاً وفق محللين.

قطاعا الطاقة والسفر من أبرز ضحايا المتحور المنتشر في الهند

تظهر آثارها الإيجابية في ارتفاع أسهم شركات الطاقة وارتفاع ربحيتها في نتائج الربع الأول من العام الجاري، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في تخفيض العجز في ميزانيات بعض الدول الخليجية. وتعدّ الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط ومشتقاته في العالم بعد الولايات المتحدة والصين.

ارتفاع عجز التجارة الهندية

أظهرت بيانات حكومية أولية، الأحد، أنّ عجز التجارة الهندية بلغ 15,24 مليار دولار في إبريل/ نيسان الماضي. وبحسب الأرقام، ارتفعت صادرات السلع إلى 30,21 مليار دولار في الشهر من 10,17 مليارات دولار قبل عام، بينما صعدت الواردات إلى 45,45 مليار دولار من 17,09 مليار. وخضعت الهند إلى إغلاق صارم العام الماضي لاحتواء تفشي فيروس كورونا، مما أدى إلى تراجع كبير في أحجام التجارة الخارجية. وتواجه الهند حالياً موجة ثانية أشدّ من جائحة كورونا.

رواتب الفنزويلي لا يشتري كيلو لحم

أعلنت الحكومة الفنزويلية مساء السبت، زيادة الحدّ الأدنى للأجور ثلاثة أضعاف، لكن حتّى بعد هذه الزيادة لا يزال هذا الأجر غير كافٍ لشراء كيلوغرام واحد من اللّحم بسبب معدّلات التضخّم الهائلة في البلاد. وحسب وكالة فرانس برس، قال وزير العمل إدواردو بينياتي أمام جمع من أنصار النظام بمناسبة عيد العمّال إنّ الحكومة أقرّت «زيادة الحدّ الأدنى للأجور إلى سبعة ملايين بوليفار» أي ما يعادل دولارين ونصف. وبذلك تكون الحكومة قد رفعت الحدّ الأدنى للأجور بنسبة 288,8%. ولفت الوزير إلى أنّ هذا الراتب تكمّله قسائم غذائية «بقيمة ثلاثة ملايين بوليفار»، ليصبح بذلك «الحدّ الأدنى للدخل 10 ملايين بوليفار». لكنّ هذه الزيادة لا تكفي لتحسين القوّة الشرائية للمواطن في بلد يرزح منذ سنوات تحت وطأة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية حادّة، ويغرق اقتصاده في حالة ركود منذ ثماني سنوات. ويعتمد اقتصاد فنزويلا بشكل متزايد على الدولار، ولا يكفي الحدّ الأدنى للأجور الجديد لشراء كيلوغرام واحد من اللّحم، إذ إنّ ثمن هذه السلعة التي باتت تعتبر من الكماليات بالنسبة لكثير من المواطنين يبلغ 3,75 دولارات أميركية للكيلوغرام الواحد. كما أنّ هذا الأجر لا يكفي لشراء كرتونة بيض تحتوي على ثلاثين بيضة، ولا حتى يكفي لشراء كيلوغرام واحد من الجبن الذي يبلغ سعره حالياً 11 مليون بوليفار. (فرانس برس)

أزمة فنزويلا للتفاهم (Getty)

فلاي دبي تخسر 194 مليون دولار

أحد رحلات فلاي دبي من تل أبيب إلى دبي (Getty)

أعلنت شركة فلاي دبي للطيران أمس الأحد، عن خسارة بلغت 712,6 مليون درهم (194 مليون دولار) في 2020، نتيجة تراجع حركة السفر بسبب جائحة فيروس كورونا. وكانت الشركة الإماراتية قد حققت أرباحاً قدرها 198,2 مليون درهم في السنة السابقة عندما استفادت من اتفاق تعويض مع بوينغ. وانخفضت الإيرادات بمعدل 53,7% إلى 2,8 مليار درهم. وقالت الشركة إن جائحة فيروس كورونا أضرت بها أكثر من أي أزمة أخرى. وتراجعت حركة المسافرين 67% إلى 3,2 ملايين راكب في 2020، في حين تراجع عدد الرحلات التي سيرتها الشركة بنسبة 63% إلى 27 ألفاً و450 رحلة. وقالت فلاي دبي، التي تفتقر لسوق محلية تعوض الإغلاقات العالمية بسبب الجائحة، أن 1092 من موظفيها حصلوا على إجازات من دون أجر أو طوعية، أي نحو 36% من القوة العاملة الحالية البالغة 3796 موظفاً. وتابعت أن 126 موظفاً تركوا الشركة. وتقلصت أنشطة الشركة بشكل كبير في العام الماضي لعدة أسابيع حين أغلقت الإمارات حدودها أمام الرحلات الدولية في مارس/ آذار. وبعد أن فتحت الحدود أمام المقيمين الأجانب أولاً، سمحت دبي مجدداً بدخول الزوار الأجانب منذ يوليو/تموز. وقالت فلاي دبي إن أسطولها انكمش بواقع ثماني طائرات إلى 51 طائرة من طراز بوينغ 737. (رويترز)

محادثات النووي تدعم الريال الإيراني

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تواصل العملة الإيرانية تعافياً هذه الأيام تحت تأثير أجواء التفاؤل التي تخيم على المباحثات النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن في فيينا بواسطة أطراف الاتفاق النووي، فيما كشف وزير الطاقة الإيراني، رضا أردكانيان، الأحد عن إفراج العراق قريبا عن أول دفعة للأرصدة الإيرانية. ويعزو مراقبون ارتفاع قيمة الريال الإيراني إلى المحادثات النووية المتواصلة بين إيران وأطراف الاتفاق النووي، والحديث عن تفاهم أولي يقضي برفع الحظر عن صادرات النفط والغاز والتعاملات البنكية الإيرانية. يذكر أن غالبية محلات الصيرفة في سوق العملات بطهران مغلقة حالياً نتيجة جائحة كورونا.

وحسب سماسرة، ارتفع الريال الإيراني خلال تعاملات الأحد، إلى 219 ألف ريال لكل دولار. وتراجع سعر الصرف نحو 945 ريالا بالمقارنة مع أسعار السبت عند إغلاق السوق. كما تراجع سعر اليورو إلى تحت 270 ألف ريال. وفي رصد ميداني لـ«العربي الجديد» في أسواق العملات الصعبة في طهران، لوحظ أن المضاربين والمواطنين يقومون ببيع عملاتهم الأجنبية بكميات أكبر من الأيام الماضية. وقال المضارب حميد رضا إن السبب الرئيسي وراء تراجع الطلب على العملات وزيادة العرض هو الأنباء «الإيجابية» التي تأتي من فيينا حول نتائج المباحثات النووية، والحديث عن موافقة أميركية على رفع العقوبات عن قطاعات اقتصادية حيوية. وأضاف المواطن الإيراني لـ«العربي الجديد» أن الأنباء عن احتمال الإفراج عن أموال إيرانية مجمدة في الخارج، هو السبب الآخر الذي ساهم في خفض أسعار العملات الأجنبية وارتفاع قيمة الريال.

وأوضح أنه رغم تطورات متسارعة تشهدها سوق العملات في إيران، لكن هناك ترقب حذر بين محلات الصرافة والمضاربين بانتظار خروج أنباء مؤكدة من فيينا حول نتائج المباحثات. وتبحث الحكومة الإيرانية في سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في حال رفع العقوبات الأميركية، وأكد رئيس منظمة البورصة، محمد علي دهقان، أن قرار منح الإقامة لمدة 5 سنوات للمستثمرين الأجانب في البورصة، دخل حيز التنفيذ بدءاً من أمس. إلى ذلك تباحث وزير النفط الإيراني، بيجن زنكنة، ووزير الكهرباء العراقي، ماجد حنتوش، السبت، حول سبل تسديد العراق الديون المستحقة عليه إزاء صادرات الغاز الإيراني إليه. وأشار الوزير الإيراني خلال الاجتماع، إلى اتفاقيتين مهمتين لتصدير الغاز المحلي إلى العراق، أبرمتا خلال الأعوام الماضية. وقال إنه «تم لغاية الآن تصدير 27 مليار متر مكعب من الغاز الإيراني إلى العراق». وأعرب زنكنة عن أمله أن تؤدي زيارة الوزير العراقي لطهران، إلى تنمية العلاقات بين البلدين.

محل صرافة بسوق طهران (Getty)

رؤية

الحراك الجزائري والأزمة الاقتصادية

احمد ذكرالله

شعور ممزوج بالحسرة والتعجب لا يستطيع الإنسان أن يقاومه، وهو يشاهد طوابير زيت الطعام الطويلة في الجزائر، وبعيداً عن السجالات حول كون الأزمة مفتعلة، أو تعبّر عن واقع حقيقي من شحّ لبعض المواد الاستراتيجية، فقد بات من المؤكد أن الجزائر العريق يعاني أزمة اقتصادية، هي نتاج طبيعي للسياسات الاقتصادية السائدة عبر أكثر من نصف قرن من الزمان، التي فشلت في تحويل البلد الغني بشعبه وموارده الطبيعية إلى بلد يكتفي ذاتياً حتى في أبسط السلع الاستراتيجية.

ورغم الطقس البارد، والمطر والصيام في معظم الولايات، إلا أن التحركات الشعبية الأسبوعية استمرت متجاوزة الجمعة رقم 115 في مطالباتها السلمية بالتغيير الجذري وبرحيل النظام السياسي، الذي أوصل البلاد إلى هذه الأزمة، مع التشديد على رفض الانتخابات البرلمانية المبكرة، والدعوة إلى التحول نحو الدولة المدنية وإنهاء الحكم العسكري.

لم تستطع الجزائر خلال الخمسين عاماً الأخيرة التخلص من اعتماديتها على قطاع النفط والغاز الذي يشكل 95% من مصادر النقد الأجنبي للبلاد، علاوة على 60% من مجمل الإيرادات العامة، رغم العديد من الفرص المهدرة للانعتاق والاعتماد على الاستثمار في عائدات المحروقات كبديل بسيط للسياسات الاستهلاكية القائمة.

ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض إنتاج الجزائر من الغاز في عام 2019 إلى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات، تزامناً مع تزايد الاستهلاك المحلي المتناسب مع زيادة أعداد السكان، ما يضغط بشدة على الكميات المتاحة للتصدير، ولا سيما في ظل تآكل الإنتاج، وعدم قدرة الآلة الإنتاجية للبلاد على بلوغ السقف المحدد لها من منظمة أوبك، مقارنة ببقية دول المنظمة، التي قفزت على الكميات الإنتاجية المتفق عليها.

وكشف تقرير «بلومبيرغ» نُشر في فبراير أن صادرات الجزائر من النفط الخام والغاز المسال انخفضت بنحو 30% في عام 2020، وفي تصريح مثير للجدل، قال الوزير محمد شريف بلميهوب، نهاية يناير، إن «الجزائر ستكون عاجزة عن تصدير برميل واحد من البترول بحلول 2025».

إلى جانب انخفاض كميات الإنتاج والتصدير النفطي، عانى الاقتصاد من تداعيات انتشار كورونا، وهو ما اضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق بواقع 50%، وتجميد العديد من المشاريع، كذلك أقرت الحكومة في يونيو/ حزيران قانون موازنة تكميلياً بإجراءات تقشفية موجعة، بالإضافة إلى زيادة أسعار البنزين.

واضطرت الحكومة أيضاً إلى تقديم مشروع الموازنة للعام الحالي بعجز قياسي بلغ 2700 مليار دينار (22 مليار دولار)، مقارنة بعجز يراوح بين 13 إلى 17 مليار دولار منذ أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014، وفتح العجز الكبير للموازنة الجديدة باب التساؤلات واسعاً عن المصادر المتاحة التي يمكن أن تتحرك من خلالها الدولة لتغطيته، في ظل الجدل الدائر حول استمرار الحكومة في طبع النقود دون إعلام المواطنين.

تبدو البدائل التي يمكن الدولة ارتيادها خلال الأزمة الحالية محدودة للغاية، في ظل الريعية المفرطة والمزمنة التي يعانيها الاقتصاد. فسياسة التسهيلات الكمية الهادفة إلى زيادة المعروض النقدي كطريقة لتحفيز النشاط الاقتصادي والنمو، ستعتمد على طبع النقود، وتناهضها بشدة القوى السياسية المختلفة، في ظل التخوفات من تأجيج معدلات التضخم في البلاد التي تزايدت من 2% عام 2019 لتصبح 4,2% في العام الماضي، ومن المرجح أن ترتفع كذلك في العام الحالي، ولا سيما بعد استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، والمشاكل التي تعتري الشحن والتوريد في أعقاب أزمة كورونا وفي ظل الاعتماد المفرط على استيراد السلع والخدمات من الخارج.

وتبدو سياسة الاقتراض مرشحة بقوة لمواجهة عجز الموازنة، لكن التجربة المريرة التي عاشتها الجزائر مع صندوق النقد والبنك الدوليين في فترات سابقة، علاوة على الاشتراطات التقشفية لهذه المؤسسات وأثرها شديد السلبية على المواطن، ستجعل خيار اللجوء إليها مستبعداً إلى حد كبير، ولا سيما في ظل حالة الحراك السلمي الرائع والمستمر لأكثر من عامين ماضيين.

أما جمع المتأخرات الضريبية طوال السنوات الماضية، والمقدرة بنحو 6000 مليار دينار (ما يعادل 45 مليار دولار)، فمعظمها غير قابل للتحصيل، وإن كان هذا لا يمنع من المحاولة، ليس فقط بغية السعي نحو سداد، ولو جزءاً من عجز الموازنة، ولكن أيضاً لتوصيل رسالة للمتظاهرين عن وجود نيات العدالة الضريبية والجدية في التعامل المالي، ولا سيما مع كبار رجال الدولة.

تتخطى أزمة الاقتصاد حدود انخفاض أسعار النفط وتداعيات فيروس كورونا، ولذلك فالاقتراحات قصيرة الأجل يجب أن تتوجه إلى تقليص تلك الأعباء، الاجتماعية للأزمة، ولا سيما على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وكذلك تخفيف الأعباء عن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد على 90% من النسيج الاقتصادي للبلاد، خاصة في ظل اجتماع الكساد والتضخم ربما للمرة الأولى في الاقتصاد.

ستتخطى الجزائر أزمتها في الأجل القصير بارتياداها أيٍّ من الطرق السابقة، ولكن سيظل الاقتصاد يعاني مشاكله البنيوية المرتبطة بسوء إدارة الريوع المتراكمة في العقد الأوّل من القرن، ومن بيئة الأعمال غير المواتية التي يطغى عليها الجيش وتكبت حرية القطاع الخاص، ما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنويع الاقتصادي الذي إن وجد سيقضي تباعاً على الأعراض المرضية الهيكلية من بطالة وتفاوت حاد في توزيع الدخل. يحتاج الاقتصاد المزيد من الاعتماد على القطاع السياحي الذي يبدو واعداً إلى حد كبير، في ظل الإمكانات السياحية الجزائرية الكبيرة، كما يحتاج إلى التوطين الصناعي والتكنولوجي، وهي القطاعات التي تحتاج إلى شحن الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحتاج بيئة اقتصادية وتشريعية خالية من أمراض الحكم الشمولي.

يدرك الحراك البطولي أن مشاكل الاقتصاد ذات صبغة سياسية في الأساس، وأن التغيير السياسي هو المقدمة الواجبة لحل المشاكل الاقتصادية المزمنة، وأن التنويع الاقتصادي المرتكز على الصناعة والزراعة والسياحة لن يتحقق في ظل بيئة سياسية هي امتداد لأنظمة هي من أوصل الشعب إلى الحالة الراهنة. ولأن الدروس المستفادة من دول الثورات العربية أصبحت راسخة، فمن المرجح استمرار هذا الحراك حتى يجتث الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية.